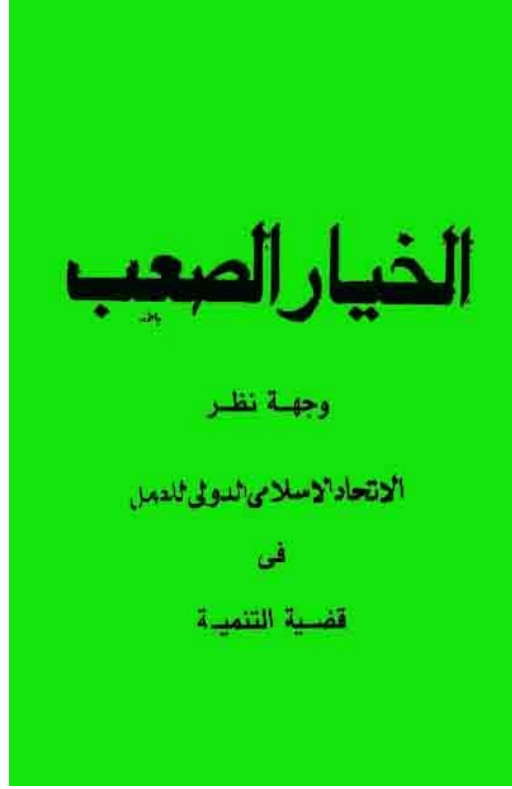


# الخيار الصعب



كتبت هذه الرسالة عام ١٩٨٢م، أي منذ ربع قرن كامل، وهي تقدم على إيجازها بعض التوجيهات والضمانات الهامة في قضية التنمية، وإن كان الإيجاز حال دون شرحها وتفصيلها، وتضمنت مقدمتها إيضاح السبب في «إسلامية» التنمية ووجاهة العلاقة الوثيقة ما بين التنمية والإسلام، وعالج ظاهرة التخلف ما بين الدول العربية والإسلامية والتقدم في الدول الأوروبية، وأن الطبيعة العالمية للتقدم التكنولوجي لم تدع للدول المتخلفة خلاصاً بأن تنكفئ على نفسها، وأنها إذا تركت التكنولوجيا، فإن التكنولوجيا لن تتركها، وانتقد فكرة القروض لأنها تصبح عبئاً متصلاً على الدولة المقترضة يصيبها بالكساح، وهي التي اقترضت لكي تعدو، وهو ما ينطبق أيضاً على المعونات المدعاه.

وارتأى البحث أن التنمية معركة حضارية، ومن ثم تكون صلتها الوثيقة بالإسلام خاصة، وأن الإسلام قدم معالجة متميزة لقضية العمل تقوم على القيم المشتركة والعدل، والجمع بين العلم والعمل، وأنه يمكن أن يحل مشكلة العلاقة ما بين العمال والإدارة حلاً يجعل حقوق العمال واجبات أصحاب الأعمال وواجبات العمال حقوق أصحاب الأعمال.

# الخيار الصعب

وجهة نظر

الاتحاد الإسلامي الدولي في قضية التنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

«حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات».

هذا الحديث النبوي المأثور يبرز إحدى القسّمات الرئيسية في الإسلام – وفي كل الأديان – قدر ما يضع في أيدينا المفتاح الذي نفتح به القفل الصلد الموضوع على باب التنمية.

إن كل الأديان هي في جوهرها دعوة لإيثار الإرادة على الشهوات، العمل على الكسل، والتصور الذي يقدمه الإسلام بالذات للحياة هو مبارزة بين الخير والشر، بين هداية الأنبياء وغواية الشياطين، ولولا ذلك لما ظهرت الأديان، ولا دعت الناس إلى ما وضعت من قيم، وما أرسته من مبادئ، وما حددته من خطوط عريضة تستقيم عليها شؤون الحياة.

وقد أبعدت قرون التحلل الإسلام عن صميم الحياة وجعلته تخصصاً فقهيّاً، أو ممارسة عبادية، أو تجرداً صوفيّاً، أو تقليدًا أعمى يتصور أن يحكم بالسيف أو بالوسائل الساذجة القديمة هذا العالم الصعب، الشرس، المعقد.

ونتيجة لهذا لم نسمع صوتاً إسلامياً واحداً يرتفع في معمعة التنمية، وإرساء أسس المستقبل، وبناء الإنسان المصري والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تدور رحاها على الصحف، وفي المجتمعات والندوات.

إنها جناية المسلمين على الإسلام !!

\* \* \*

والإسلام لا يحتاج إلينا قدر ما نحتاج إليه، لأن الله يحفظه، ويمكن أن يأتي بخلق جديد يؤمنون به، ويحرصون عليه، ولكننا لا نستطيع أن نجد عن الإسلام عوضاً.

لماذا ؟

لأنه ماضيها وتاريخها وقانونها وشريعتنا ولغتنا (فاللغة العربية لم تكن – ولن تكون – دون القرآن – شيئاً مذكوراً).

لأنه قدرنا بين الأديان، ولأن محمداً حظنا من الأنبياء.

ولأنه يقوم على العدل، ويستهدف الخير والحق.

وقد خطر لنا يوماً ما - أمام التعصب وضيق الأفق وسوء الفهم - أن ندع الإسلام للمعممين، ثم وجدنا أننا لا نستطيع، لأننا سنضطر إلى استجداء النظم وتلفيق المذاهب، والنتيجة الانتكاس والفشل وإهدار الجهود وإضاعة الوقت، وتجربة العالم الإسلامي منذ أن ارتكبت تركيا سقطتها في العشرينات حتى الفترة المعاصرة شاهدة على ذلك<sup>(١)</sup>.

إن الأمم لا تستطيع أن تصطنع جذوراً وتاريخاً وماضياً وتراثاً وعرفاً وتقاليد وحضارة.

إنها أوضاع لا يمكن أن تشتري أو تستعار أو تلتفح والإسلام بعد، وإن كانت له شخصيته الخاصة القوية، فإنه يؤمن بالمسيحية وباليهودية ويوقر أنبياءها، وقد يرى أنه أولى بهم من أتباعهم الذين أضاعوهم، وفيه أفضل ما في المسيحية واليهودية، وهو يتقبلها على علاتها، لأنه يدع الفصل في الخلاف ما بين الأديان إلى الله تعالى يوم القيامة، ولا يمكن أن يستشعر أي مسيحي، أو يهودي صادق نحوه غضاضة، وإنما يستشعر هذه الغضاضة المتكسبون من الأديان، والذين يعيشون على الفروع والتفاصيل والجزئيات التي تفرق، وليس على الأصول التي تجمع.. ويدخل في هؤلاء المتكسبين المسلمون أنفسهم الذين يضيقون بأي فكر إسلامي جديد، كما يحاربه الشيوعيون الذين لا يؤمنون بدين، ويرون أن الدين هو أفيون الشعوب والمستعمرون الذين يرون فيه أبرز مقومات الشخصية العربية والإسلامية وأقوى حصاناتها من الغزو والاحتواء.

وقضية التنمية توضح لنا جريرة اطراح الإسلام وإبعاده عن الحياة العامة النشطة.

لأن ذلك جعلنا نعتمد على المعونات والقروض، كما جعل مشروعات التنمية تتعرض للأخطاء والانحرافات، ومكن أصحاب المصالح المكتسبة، ومراكز القوى القديمة والجديدة من أن تحول مسار التنمية لمصحتها.

ولو عالجت التنمية من منطلق إسلامي لما حدث هذا.

وهذا البحث الموجز يقدم وجهة نظر الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل في التنمية التي يمكن أن تنهض بالدول المتخلفة<sup>(١)</sup>، وتستكمل لها ما فاتها.

ولعل الاتحاد بهذا أن يكون قد قدم إضافته وأبرأ ذمته، ووضع تحت أنظار المخططين والمسؤولين والقيادات النقابية والهيئات الشعبية وجهة نظره.

فاللهم اشهد...

رجب ١٤٠٢ هـ

مايو ١٩٨٢ م

## جمال البنا

(١) لأن تركيا بعد أن اطرح الإسلام في حياة مصطفى كمال، فإنها عادت إليه تحت لواء حزب العدالة والتنمية الذي أجمل ورکز على المضمون الحقيقي للشريعة.. (ملاحظة لهذه الطبعة من المؤلف).

(٢) آثرنا في البحث كلمة «المتخلفة» على «النامية» التي تستخدم عادة؛ لأن «المتخلفة» أكثر تمثيلاً للحقيقة واستثارة للعمل؛ ولأن من الخطأ أن نخدر أو نخدع أنفسنا في مجال يتطلب الحق الصراح.

## الخيار الصعب

١ - تقف الدول المتخلفة من الدول المتقدمة موقفا لا تحسد عليه. فلم تكذ هذه الدول تنهي معركتها السياسية مع الاستعمار وتظفر باستقلالها حتى تبينت أن عليها أن تخوض معركة أقسى وأصعب، وظهر لها أن أوروبا وإن لم تنفض يديها من الاستعمار مختارة إلا أن صورة هذا الاستعمار قد أصبحت قديمة، بل وغير مطلوبة أمام الثورة التكنولوجية التي خاضتها الدول المتقدمة بنجاح، ووضعت في يدها سلاحا يفوق مدافع الأسطول البريطاني الذي دكت به معاقل الشرق القديمة، ويفضل طرق الاستنزاف التي كان يلجأ إليها عند احتلال الأراضي.

وكانت المفارقة التي أدهشت هذه الدول أنه في الوقت الذي لم تتأثر فيه الإمبراطوريات الاستعمارية بفقد مستعمراتها فإنها - هي نفسها - لا تهنا باستقلالها، ولا تستطيع أن تقيم اقتصادها على أساس وطيء؛ لأن الثورة التكنولوجية التي قامت على الذرة والإليكترون والكمبيوتر وأشعة الليزر والعدسات التليفزيونية.. الخ، فتحت آفاقاً عوضت خسائر الإمبراطوريات الاستعمارية، بل وجعلتها تتقدم وتسبق الدول المتخلفة سبقا قدره بعض الخبراء بمائة سنة، وقدره آخرون بأكثر من ذلك.

ومرة أخرى وجد الشرق نفسه في النصف الثاني من القرن العشرين كما وجد نفسه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما بدأت الثورة الصناعية في أوروبا بينما كان لا يزال يعمل بالطرق اليدوية ويعتمد على الكدح العضلي أو قوة الإنعام.

٢ - كان يمكن للدول المتخلفة أن ترضى بقسمتها، أو أن تعمل بطريقتها و «على راحتها» لولا أن العالم كله أصبح «قرية إلكترونية» وربطت وسائل الاتصال ما بين أقصاه وأقصاه وأصبح من المستحيل أن تنأى دولة بنفسها عن بقية الدول، فما تنجزه المصانع في اليابان - آخر الدنيا - يظهر بعد أيام في الهند والسند وأدغال أفريقيا وصحراء العرب.. وهناك عائلات من أفقر الفئات تختزل من قوتها الضروري لتشتري «تلفزيون» ولا يخلو بيت في أشد الدول المتخلفة فقراً من راديو ترانزيستور أو مسجل، وهكذا فإن الدول المتخلفة لو أرادت أن تترك الثورة التكنولوجية فإن الثورة التكنولوجية لا تتركها وهي تقحم عليها عقر دارها وتغلبها على نفسها، وقد يكون من المفارقات أن الدول الغنية تستمد جزءاً كبيراً من ثروتها من الدول الفقيرة التي أصبحت - رغم أنفها تقريباً - مدمنة لمنتجات الثورة التكنولوجية لتزيد الدول الغنية ثراء وتزيد الدول الفقيرة فقراً.

وفضلاً عن ذلك فإن الدول المتخلفة لا تستطيع أن تدافع عن استقلالها وكيانها أمام الأسلحة المتطورة، وبعض الدول المتخلفة على فقرها تضم أراضي شاسعة وثروات طبيعية كبيرة وإن لم تستطع أن تستغلها لفقرها وجهلها، وقد تبيع الدول المتقدمة لنفسها الاستحواذ على هذه الثروات المهملة، ولن تستطيع الدول المتخلفة أن تفعل شيئاً ما دامت متخلفة، وقد تبيعها الدول المتقدمة سلاحاً لتستنزف ما لديها من ثروة، ثم يتضح أنها تخص نفسها بأسلحة أكثر تفوقاً مما باعتها للدول المتخلفة.

وهكذا أصبحت مجابهة العصر الحديث أمراً مقضيّاً على الدول المتخلفة كائناً ما كانت صعوبة هذه المجابهة.

ولا يخال لنا شك في أن أمريكا والاتحاد السوفيتي يمكن أن يفكرا جديّاً في احتلال منابع البترول في السعودية والخليج إذا تطلب الأمر ذلك وإذا وجدنا أن خسائرهما لن تفوق أرباحهما لأن العكس – أي زيادة الخسائر على الأرباح – هو وحده الذي يجعلها تحجم<sup>(1)</sup>.

ومعنى هذا أن على الدول المتخلفة أن تسعى جهدها للحاق بركب التطور، وأنها لا تستطيع أن تنأى بنفسها عنه، ولو استطاعت فستصبح تحت رحمة الدول المتقدمة.

٣ – من وجهة نظر الاقتصاديين في الدول المتقدمة – فإن الدول المتخلفة ستظل متخلفة، ولن تستطيع أبداً أن تلحق بالدول المتقدمة وإذا كان كبلنج قد قال في الماضي: «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا»، فإن هذا يصدق على الحاضر والمستقبل أكثر مما يصدق على الماضي فالدول المتقدمة تمضي قدماً وتتقدم بسرعة وهي تتوغل في أعماق هذا العالم العجيب – الذرة والإليكترون – وتستكشف أعماقه، بينما تقف الدول المتخلفة عند الثورة الصناعية الأولى – ثورة البخار – وعندما تسير الدول المتقدمة ميلاً تتحرك الدول المتخلفة مترّاً فلا لقاء، إن الهوة تزيد وتتسع يوماً بعد يوم.

على أن هذا لا يمنع من أن يعرض بعض الاقتصاديين البدائل والحلول أمام الدول المتخلفة كما يعرض الطبيب العلاج أمام من وقع في قبضة المرض، أو المحامي لمن يقف أمام القضاة، فالتعاطف والمشاركة الوجدانية غير واردة، وإن وجدت في هذه القضية فعلى أساس الاستثناء الذي يثبت القاعدة.

وبعض هؤلاء الخبراء يقول للدول النامية ما قاله مالتوس للفقراء، وما قاله الرأسماليون للعمال: قللوا عددكم، وأوقفوا نموكم السكاني حتى يمكن لمواردكم الشحيحة أن تكفي، بينما يوصى آخرون بوسائل للعمل لا تقوم على الآلية والتكنولوجية، وإنما تعتمد على القوى والوسائل المتاحة، أو على أكثر تقدير الآلات التي تستغنى عنها الدول المتقدمة وتبيعه رخيصة ما دامت موارد البلاد لا تسمح بوجود رأس المال، ولا المجال يسمح بقيام صناعة تتطلب فيما تتطلبه مهارة عالية وسوقاً منفسحاً وبنية صناعية.

وأخيراً يظهر الذين يعرضون فكرة «اقتراض رأس المال» سواء كان ذلك من الهيئات الدولية أو البنوك الخاصة أو المستثمرين.

٤ – بجانب هذه الحلول التي يتقدم بها الخبراء الأوروبيون والأمريكيون يعرض الاشتراكيون تجربتهم الخاصة التي يرون فيها وحدها خلاص الأمم المتخلفة، وتقوم التجربة الاشتراكية التقليدية على تأمين وسائل الإنتاج.

ولا يتسع المجال لمناقشة التجربة بالتفصيل ولكن من المسلم به أنها بحكم طبيعتها.

(أ) ترتبط بالجهاز البيروقراطي للحكومة، وما يتسم به هذا الجهاز من بطء وتعقيد وخوف.

(ب) تنقصها المعايير التي توضح درجة نجاحها أو فشلها وذلك لإغلاق آليات السوق وقوانينه كالمنافسة والعرض والطلب... الخ.

(١) تأمل هذه النبوءة من ربع قرن، وقد تحققت اليوم.

إضافة لطبعة «المختار»

(ح) تنقصها بعد الدفعة الأولى القوة الذاتية للاستمرارية لانعدام وازع الربح وغرق المبادأة الفردية في بحر البيروقراطية، وهذه الخصائص - التي هي في طبيعة التجربة الاشتراكية أو أي تجربة - تسمح بهيمنة الحكومة على الاقتصاد تمثل وجوه نقص رئيسية لا يمكن التقليل من أثرها، ولا يمكن جردها إلا من قبل الشيوعيين، الذين «عموا وصموا» وقد ظهرت آثارها بمجرد أن بدأ الاتحاد السوفيتي تجربته، واضطر لينين نفسه إلى التراجع والأخذ بالسياسة الاقتصادية الجديدة، وعندما أعاد ستالين التجربة فإنه دفع ثمناً باهظاً ووقع في أخطاء جسيمة.

وفي الوقت نفسه فإن فكرة أن على الدول المتخلفة أن تضع «خطة»، وأن تصطنع أسلوباً يتسم بدفعة ثورية، وأن تستبعد ما تتطلبه بعض النظم الاقتصادية من ضياع وتبذير وإسراف هي قواعد ضرورية لاقتصاد الدول المختلفة، وعناصر لازمة لنجاح محاولتها للحاق بركب التطور، ولكن من الخطأ العظيم الربط بين هذه العناصر وبين المدخل الاقتصادي السوفيتي التقليدي، أو الظن أنه المدخل الوحيد الذي يخلصنا من المأزق، فالإنسان لا يعبر النهر نفسه مرتين.

٥ - من بين كل الحلول التي تعرض أمام الدول المتخلفة فإن الحل الذي يقوم على اقتراض رأس المال يلقى عادة تجاوباً من الدوائر الحاكمة والشخصيات البارزة لأسباب عديدة، منها أن محاذير هذه الطريقة لا تظهر في الحاضر أو المستقبل القريب، ولا يبيء بضرئها من ينعم بسرائها فهم يقبضون وعلى الأجيال أن تدفع، ثم هي تصطحب بما تصطحب به الرأسمالية من إغراء واستجابة لما تهوى الأنفس.

ومع هذا فإن هذا الحل يمثل هو نفسه أفدح مشكلة لا بد وأن تجابهها الدول المختلفة في المستقبل، إنه السم في الدسم، وهو لا يعني إلا الخراب وعودة الاستعمار في شكل جديد، إن فوائد هذه الديون يمكن أن تقصم ظهر الدول القوية، فكيف بالمختلفة وقد أصبحت «خدمة الدين» نزيفاً مستمراً للدول المقترضة تجعلها كسيحة مع أنها إنما اقترضت لتعدو وتنطلق، كما تجعلها أسيرة الدول المقرضة، وقد تعرضت مصر للاحتلال البريطاني لأنها تورطت في الديون وعجزت عن الدفع.

إن تحفظات الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل على سياسة القروض تعود إلى:

(أ) أن سياسة القروض هي بديل الهمة والعزيمة والتصميم على العمل، فلو صدقت العزائم لما كان هناك حاجة للأغلبية العظمى من القروض، ولو أغلق بابها، فيغلب أن نعود إلى العمل، وأن تفتق الحاجة الوسائل العديدة للحل، وقبول إمكانية الاقتراض لدى المخططين وواضعي السياسة يغري بالكسل، ويدفع إلى التبذير وإيثار السهل، وتجنب المشقة، وبناء الحاضر على حساب المستقبل ولا يجوز الالتجاء إلى القروض إلا عندما يتحكم عنصر الزمن بصورة لا حيلة لنا معه، ففي هذه الحالة - فحسب - يجوز أن نشترى الزمان والوقت الثمين بالقروض، وقلما يصدق هذا على أكثر من ١٠% تقريباً مما يطلب من قروض.

(ب) أن سياسة القروض تتضمن خطورة عدم التنفيذ أو سوء التطبيق أو غير ذلك من الاحتمالات التي لا بد وأن يقع أحدها ما دامت بينات العمل والحكومة على ما هي عليه، وهذا الوقوع يحول دون تحقيق النتيجة المحسوب حسابها للسداد، وبالتالي لا يمكن السداد.

(ح) أن القروض ترتبط بالفائدة، والفائدة هي الاسم المقنع والمهذب للربا الشنيع المحرم تحريمًا غليظاً في الإسلام، وقد تهدد القرآن المسلمين بحرب من الله ورسوله إن لم يقلعوا عن الربا « وَإِنْ تُبْنُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ»، فحرم أخذ الربا أو دفعه، ونحن لا يخالجننا أقل شك أن الفوائد التي

تقترن بالقروض الدولية هي من الربا المحرم لأنها استغلال لحاجة الدولة الفقيرة، ولأن الفائدة وإن كانت تبدو صغيرة ٥ % مثلاً إلا أنها بالنسبة لضخامة المبالغ تصبح عبئاً ثقيلاً يصيب الدولة المقترضة بالكساح، وهي التي اقترضت لكي تعدو وتدرک الدول التي سبقتها في التقدم، والدول الإسلامية آثمة تعاطيها هذه الفوائد، والأولى ظالمة لنفسها والثانية «المقرضة» ظالمة لغيرها.

وبالإضافة إلى هذه التحفظات فإن سياسة القروض و «الانفتاح الرأسمالي» لا تحقق بالضرورة الانتهاض الاقتصادي، فرأس المال جبان وهو لا يظهر إلا بعد أن يأخذ العهود والمواثيق، وهو يفضل مجالات الصرافة والتجارة والاستيراد دون الزراعة أو الصناعة، وهو يحاول التهرب من الالتزامات الخاصة بالضرائب أو الأرباح أو حقوق العمال.

٦ - في القوت نفسه فإن الحل الأول لتنظيم الأسرة، وتحديد النسل غير عملي بالنسبة للحاضر والمستقبل القريب حتى لو كان له نتيجة في المستقبل البعيد، لأن أماننا جيلاً أو اثنين بدءاً من المولودين بالفعل ويفترض أن ينالوا حظهم من الحياة، والمبدأ بعد جدلي، ولو أن الأموال التي تنفق على الدعوة لتحديد النسل وتيسير معداته وجهت للإنفاق على التعليم والتدريب المهني للأعداد المزعوم زيادتها لكان ذلك استثماراً أفضل.

إن كل إنسان يولد يمثل لمجرد كونه إنساناً ثروة جديدة، ويعد بتعبير الماديين أنفسهم «أثمن رأس مال»، لأنه يولد بعينين وأذنين ويدين وساقين وقلب ومخ تعد كلها من بدائع خلق الله ودلائل معجزاته، ولا تستطيع التكنولوجيا الحديثة أن تبديع «آلة» مثلها، فإذا كان الكسل والتراخي قد جعلنا نهمل الإفادة من هذه الكنوز أو نسيء التخطيط بحيث توجد البطالة المقنعة في ناحية ونقص المهارات في ناحية أخرى، فإن ذلك ذنبنا نحن.

وقد ظلت الفلاحة المصرية - وكل فلاحة مصرية هي أم مثالية - تلد خمس أو ست مرات - على مدار العصور، وتربيهم بحنانها الفطري، وما ترسب في أعماقها من خبرات موروثية وقيم دينية من إيزيس حتى الإسلام، وامتصت هذه الكثافة السكانية الغزاة الأجانب وأذابتهم، كما زودت المدينة بأجيال متوالية من الشباب المستقيم الجاد، حتى جاءت فترة التخبط والاضطراب وإهمال شؤون البلاد الداخلية ومرافقها من تعليم وصحة وإسكان والتركيز على السياسات الخارجية والأهواء والأمجاد الفردية.

إن المشكلة السكانية هي نتيجة - وليست سبباً - لسلسلة طويلة من الإهمال والتخبط، وعلاجها إنما يكون بانتهاج سياسة تقوم على استثمار هذه الثروة البشرية التي تفوق أي ثروة أخرى أو أي رأس مال آخر.

٧ - الحل الذي يجعل مدخله التركيز على العمل أو تكثيف العمل كما قد يطلق عليه في بعض التغييرات هو الطريق الرئيسي أمام الدول المتخلفة للخلاص، دون أن يرتبط ذلك - ضرورة - بالصورة التي يقدمها خبراء التنمية والاقتصاديون التقليديون، التي عادة ما تكون صورة هزيلة ومحدودة نتيجة لمعالجتهم للعمل معالجة مجردة وجزئية.

وبالنسبة لمصر فإن من أهم الأشياء أن نوضح هذه الحقيقة أمام الانفتاح وزفة الرأسمالية ومودة القروض، وإن كنا نعتقد أن البلاد بعد أن تحللت مقوماتها بفعل ثلاثين سنة من تراكم الأخطاء والتخبط والحكم الفردي، وبعد أن خرب مواردها النهب والسلب والسفه والتبذير والتهريب واستغلال النفوذ ومراكز القوى والهزائم العسكرية، وبعد أن أوقفها قادتها المتهورون المعزورون موقف الاستجداء وطلب المعونة، نقول - في مثل هذه المحنة التي تعرضت لها مصر ولا تزال ذيولها تنسحب على الواقع - يمكن الاستعانة بقروض دون فوائد لتحقيق خطط التنمية، ويمكن أيضاً لرأس المال العربي أن يشترك في مشاريع التنمية بالشروط التي تضعها

الدولة التي تؤمن وجوده، وتكفل له حظاً معقولاً من الربح بعيداً كل البعد من الامتيازات التي ألف رأس المال أن يطالب بها لنفسه ؛ لأن الفكرة فيها المشاركة – دون خسارة – في مشروعات التنمية، وأن هذه المشروعات كلها لحساب التنمية، وليست على حساب التنمية.

٨ – بين أونة وأخرى نسمع عن "مساعدات" تقدمها هيئات دولية أو حوار بين الشمال الغربي، والجنوب الفقير أو مشروعات للتنمية يقوم بها خبراء من دول المعسكر الرأسمالي أو الاشتراكي.

ونود أن نقول: إن الأغلبية العظمى من مشروعات التنمية التي تضعها مثل هذه الوكالات أو الدول ويشرف عليها خبراء أجانب قلما تستكمل لها مقومات النجاح، وأنها حتى عندما تنجح فإن الدول المتخلفة تدفع ثمناً باهظاً لها، فإنها بمنطق الثمن خاسرة، وهذا طبيعي ؛ لأن الذين يضعون الخطط ويشرفون على تطبيقها لا يتوفر لهم الإخلاص والتعاطف، ولا المعرفة الحقيقية ببواطن الأمور – فضلاً عن أن كفاية هؤلاء الخبراء ليست فوق مستوى النقد أو الشبهة، فضلاً عن أن حقيقة المقاصد والنوايا، وارتباط العمل الاقتصادي بالتيارات المذهبية والسياسات الحكومية كلها أمور واردة في مثل هذه المشروعات، وهي وراء عقم هذه المشروعات، وأن الشيء المؤكد الذي تحققه هو استقدام قطيع من الخبراء الأجانب والإنفاق عليهم بالمستويات الأوروبية والأمريكية فضلاً عن البدلات وتهيئة المساكن والعربات.. الخ.

والمعونات التي تقدمها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة لا تمثل إلا الفتات، وقد ضربت عرض الحائط بقرارات عقد التنمية للأمم المتحدة ولم تقدم النسب المقررة وهي ١ % إلا دولتان أو ثلاث من الدول الصغيرة، وقد اعترف بهذه الحقيقة عدد من الكتاب والمفكرين الأوروبيين والأمريكيين أنفسهم وأصدروا في ذلك أبحاثاً وكتابات عديدة يضيق عن الإشارة إليها هذا البحث الموجز.

٩ – وهكذا نجد أن البدائل المعروضة كلها مرفوضة، وأن الخيار الوحيد – حتى وإن كان صعباً – هو العمل.

- ٢ -

### التنمية معركة حضارية

١ – رأينا في القسم الأول أن الخلاص الحقيقي والوحيد للدول المتخلفة من وصمة التخلف هو العمل، وليس الاستسلام، أو تحديد النسل، أو اقتراض رأس المال، أو الاعتماد على المعونات الخارجية.

ولكن العمل الذي يتصدى لهذه القضية العظمى ليس هو العمل بالمفهوم المجرد والذي يقدمه الاقتصاديون، وليس هو «زيادة الإنتاج» الذي يطالب به المسؤولون والمديرون، فهذه تعبيرات إدارية، جزئية، مسطحة جوفاء لا تتجاوب مع نفسية العاملين وأعماقهم، وقد ابتذلت لكثرة ما لاكتها الألسن، وهي لا تقوى على صد المصالح المكتسبة، أو دفع الجماهير من حمأة السلبية أو مستوى الجهد الأقل، كما لا تستطيع أن تشق طريقها قدماً وسط التعقيدات الإدارية والمكتبية والمنبطات والعراقيل العديدة التي تقف في طريقها.

العمل في إطار مضمون أعظم، العمل باعتباره السلاح للانتصار في معركة حضارية شاملة الارتباط الوثيق ما بين الوسيلة – أي العمل والغاية، أي الحضارة – هذا وحده هو ما يمكن أن يتصدى لهذه القضية، وينجح في مقارعتها.

- ٨ -



وبدون هذا ستظل التنمية تخطيطاً اقتصادياً يجرى في المكاتب ويضعه الخبراء، أو قراراً سياسياً يصدره الحزب الحاكم، ولكن هذا وذلك لن يكفلا للتنمية إيمان الجماهير، ولا دفعة البداية الصعبة وقوة الاستمرارية الأصعب، كما لن يعصماها من الوقوع في مزالق الخطأ أو الانحراف، ولن يرفعاها إلى المستوى الحضاري.

٢ - فإذا كان من الضروري نقل قضية التنمية من مستوى التخطيط الاقتصادي أو القرار السياسي إلى مستوى الإيمان الحضاري - وجعلها معركة حضارية - فإن هذا يعني - بالنسبة لمصر وبقية الدول العربية والإسلامية - معالجة التنمية من منطلق إسلامي.

ذلك لأن الحضارة ليست إلا قيماً وسلوكاً، والقيم والسلوك التي وضعتها الأديان هي أصل وأعرق وأقوى القيم والسلوك، وقد امتزجت بنشأة وتطور النظام الاجتماعي في كل دولة بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من كيانه.

ووراء الأديان تقف الأفكار العظمى عن الحب والخير والحق والعدل، وتعود إليها الفنون والآداب، وتقترب بها ما هو أعظم من هذا كله: عقيدة الألوهية، والإيمان بالله.

ومن الدين انبثقت طلعة القلب الإنساني والعقل الإنساني لاستشفاف الكون، واختراق أستاره وأبعاده.

من أجل هذا اعتبر الدين الأصل الأصيل للحضارة، وأصبح الإيمان به أقوى أنماط الإيمان.

هذه حقائق يعلمها علماء الاجتماع حتى وإن لم يلموا بطاقة الإسلام المضاعفة، ولا يجادل فيها إلا مكابر.

٣ - فإذا قيل إن المجتمع الأوروبي يعالج التنمية كقضية حضارية ولكن دون أن تكون دينية، قلنا: إن جذور الحضارة الأوروبية تعود إلى الفلسفة المغطاة بطبقة رقيقة من المسيحية، وأن هذا المركب كان بمثابة الدين، وكفل للمجتمع الأوروبي قيمه الحضارية، وفي الوقت نفسه، ولنقص نسبة الدين في هذا المركب - فقد اتسمت التنمية في المجتمع الأوروبي بالسعار والأنانية والشرة، وهي أبرز المآخذ التي يشكو منها هذا المجتمع.

فضلاً عن أن المجتمع الأوروبي قد ساد وشاد في غفلة الأمم الأخرى بحيث لم تأخذ قضية التنمية طابع المعركة المحتدمة التي تتطلب كل الطاقات.

ولكن بالنسبة للدول العربية والإسلامية، فإن العودة بالتنمية إلى الإسلام أمر لا مناص عنه، وهي - على كل حال - تمثل إعادة الأمور إلى نصابها، فما كان يجوز فصل الاقتصاد بأسره، وما يتبعه من عمل وصناعة وإنتاج عن الإسلام، وجعله أداة لخدمة الأنانيات والأهواء والاجتهادات التي تخطئ وتصيب.

٤ - ومعالجة التنمية كمعركة حضارية تبدأ من منطلق إسلامي يقوم على ركيزتين، الأولى: مفهوم جديد للعمل يعيد له مقوماته الإسلامية المفقودة، وهي:

( أ ) أن العمل جزء لا يتجزأ من رسالة الإسلام.

( ب ) أن بيئة العمل والأداء هي ثمرة للضمير الإسلامي.

( ج ) أن علاقات العمل تحدد في ضوء العدل الإسلامي - وليس من وجهة نظر أحد فريق العمل أو الحكومة.

( د ) الجمع بين العلم والعمل.

والركيزة الثانية: هي الضوابط التي تحكم سياسة التنمية وأهدافها، وتجعلها في خدمة الشعب، ولتحقيق القيم الإسلامية من خير وعدل وعزة وكرامة.

٥ - العمل جزء لا يتجزأ من الإسلام عقيدة وشريعة، فقد أوجب الإسلام العمل، وميز ما بين العمل الطيب الحلال، والعمل السيئ الحرام، وفرض على المسلمين التزاماً نحو الوفاء بالكيل والوزن والإحسان والعدل وما إلى ذلك كله مما يمكن أن يمثل دستور العمل الإسلامي مما لا يتسع تفصيله في هذا الموجز.

وليس الإسلام هو الدين الوحيد الذي أوجب ذلك، فكل الأديان أضفت على العمل قيمتها ومعنوياتها وحرمت صور الإفساد والانحراف والنكث، وإن كان الإسلام - باعتباره جماع الأديان وخاتمها - بلور هذه المعاني كلها.

واستمر العمل مقترناً بالدين مستلهماً قيمه مستظلاً بحمايته حتى ظهرت الرأسمالية ففصلت ما بين العمل والديانة، ولم يكن العمل بالنسبة لها إلا جزءاً من مكملات الإنتاج، ولم يأنف الرأسماليون الأول من تشغيل الأطفال في مصانع الغزل والنسيج، وتشغيل النساء داخل مناجم الفحم، ولم يروا حرجاً في اعتبار العمل سلعة تشتري من أرخص مظانها وتخضع لقانون العرض والطلب، وبالتالي تنزل بالأجور إلى مستوى الكفاف، وجاءت هذه النظرة من الرأسمالية للعمل:

أولاً : لأن الرأسمالية نظرية مادية خالصة تستهدف الربح، ولا توجد علاقة عضوية ما بين ممارستها وما بين القيم والمثل والمعنويات.

وثانياً: لأنها تعتمد أول ما تعتمد على رأس المال، وهي تنظر إلى كل شيء من زاويته ومضمونه.

وثالثاً: لأنها ارتبطت بالآلية والتصنيع والثورات الصناعية والتكنولوجية التي تجعل العمل البشري جزءاً صغيراً من العملية الإنتاجية الكبيرة التي تقوم أولاً على الآلات والمعدات والسيولة المالية والإدارة والتسويق.. الخ، ومن أجل هذا فقد العمل عدالته وقداسته، ودخل العمل في حرب مع أصحاب العمل، كما أصبح العصر الحديث يطفح بثمرات العمل الشرير من معدات مدمرة وفنون مفسدة.

هذه هي جريرة الرأسمالية على العمل ن وهي في أصل كل ما أصابه من فساد وتشويه، فإذا أريد إصلاح هذا النقص وإعطاء العمل قيمه ومثله وأخلاقياته فلا بد من إعادته مرة أخرى إلى حظيرة الإسلام.

وكمثال واحد لتصوير «الثورية» التي يعينها أن يكون العمل جزءاً من رسالة الإسلام، وأن يتحرك العمل من المنطلق الإسلامي أن نقول: إن الفقهاء المسلمين على اختلافهم أجمعوا على أنه إذا تعرضت بلاد المسلمين للغزو فيجب وجوباً على كل المسلمين رجالاً ونساءً وأطفالاً العمل لصد هذا الغزو.

وليس هناك فرق بين أن يكون هذا الغزو عسكرياً يحتل الأرض ويستذل الناس، وأن يكون صناعياً يتحكم في الوضع الاقتصادي ويستبد بأقوات الناس، ويجعل الدولة عملياً في وضع الدولة التبعية التي تعيش على ما تقدمه الدول الأخرى من مقومات أو ما ترسمه من سياسات، إن هذا الوضع المهين يقتضي النفي العام، وأن تجند الأمة نفسها رجالاً ونساءً وأطفالاً لاستعادة الكرامة الإسلامية التي لا يمكن أن تتحقق ما دامت التبعية الاقتصادية قائمة.

إن هذا التكييف للدور الجماعي للعمل من منطلق إسلامي يكفل التعبئة والثورية المطلوبة لتحويل العمل إلى معركة، وجعله العزة لله ولرسوله وللمؤمنين ما دامت التبعية الاقتصادية والصناعية تهدر هذه العزة بل وتجعلها هواناً وذلاً.

ومن الناحية الفردية، فإن العمل من وجهة نظر المسلم الذي يفهم الإسلام حق الفهم هو أعظم القربات إلى الله لأنه عن طريقه يتقرب إلى الله بخدمة عباده وقضاء حوائجهم وتفريغ كرباتهم، ولعل هذا أن يكون أقرب إلى الله من صلاة أو صيام يتطوع بها صاحبها، لأنه إذا كان طبيبا فإنه يدفع عن الناس الأمراض والآلام، وإذا كان معلما فإنه ينقذهم من الظلمات إلى النور، وإذا كان عاملاً فإنه يسهم في بناء المجتمع ودفع عجلة الإنتاج، وإذا كان فلاحاً فإنه يحيي الأرض الموات ويستخرج منها الأقوات ويصبح يداً يحبها الله ورسوله، وإذا كان كناساً فإنه على شعبة من الإيمان، لأن إمطة الأذى عن الطريق شعبة من شعب الإيمان. وقد أسف النبي ﷺ لأنه لم يعلم بوفاة عجوز كانت تكنس المسجد وتجمع قمامته لكي يصلّي عليها.

فالعامل من وجهة نظر الإسلام ديانة ونبالة وقربى إلى الله، وخدمة الناس، ووفاء بحق المجتمع.

٦ - ولا يقل عن ذلك أهمية أن بيئة العمل هي بالضرورة ثمرة لنفسية العاملين وفهمهم لقضية العمل، فإذا كان صاحب العمل لا يرى في العمل سوى عنصراً من عناصر الإنتاج، أو سوى أنه وسيلة الارتزاق، فإن بيئة العمل ستكون «رسمية» تحكمها لائحة الجزاءات وقواعد الضبط والربط، وفي مثل هذه البيئة تتحرك النوازع الذاتية والفردية فيعمل أصحاب الأعمال لما يظنونه كبح جماح العمال وتجميد الأوضاع والحيلولة دون تحركات العمل لزيادة الأجور.. الخ، في الوقت الذي يتحرك العمال في الاتجاه المضاد لمقابلة زيادة الأسعار وتعدد الحاجات.. الخ، وإذا كان العمل بالنسبة للطرفين مجرد وسيلة كسب، فيمكن أن يتجه أصحاب الأعمال نحو المشروعات التي تحقق أكبر وأسرع ربح، وتزدهر عمليات العمولة والسمسرة والرشوة التي تحفل بها المجتمعات الرأسمالية، ويحاول أصحاب الأعمال بخس الأجور، الأمر الذي سيجعل العمال يقومون بالإضرابات ويتصرفون سلبياً، أي سيهبطون بالإنتاج ويسينون الأداء ويعمدون إلى التلفيق.

وهذه هي صور بيئات العمل في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة أو المتخلفة، حيث يخضع العمل للمفهوم الرأسمالي ويفقد كل معنوياته. وعندما يبدأ العمل من منطلق إسلامي، وعندما يكون للعمل أخلاقيات ومثالياته وعندما ينبثق عن الضمير الإسلامي فيفترض بالطبع أن تنتفي كل هذه المآخذ، فالعمل هو أداء لواجب إسلامي يخضع للمثل والقيم الإسلامية بحيث لا يوجد ذلك العفن الذي تعيش عليه وتتكاثر فيه الميكروبات الطفيلية للوسطاء والسماسرة وأرباب العمولات والرشاوى، كما ستنتفي تلك الصور من التلفيق والضياع وعدم الإلتقان في الموارد وإهدار الوقت.. الخ، التي تنفشي في العمل العربي والعمل في معظم الدول النامية، فالضمير الإسلامي المتصل بالله يمثل أقوى رقابة سلبية إيجابية، ومن هنا فسيضع العامل المسلم واجبه قبل حقه، ولن يسبغ المطالبة بالحق إلا بعد أداء الواجب، كما سيضع صاحب العمل المسلم مسؤولياته نحو عماله قبل حقوقه تجاههم، ومن هنا تكون حقوق العمال هي واجبات أصحاب الأعمال، وحقوق أصحاب الأعمال هي واجبات العمل.

٧ - لم يعثر العالم حتى الآن على حل مرض لمشكلة علاقات العمل، ففي المجتمع الرأسمالي يكون من حق كل طرف (العمال وأصحاب الأعمال) تحديد هذه العلاقات من وجهة نظره الخاصة، الأمر الذي يستتبع التعارض، ويؤدي إلى الإضراب والإغلاق، وهي صورة من الحرب الصناعية داخل المجتمع، وعندما تتدخل الدولة بين الفريقين فقلما تظفر منهما بالشكر، ويغلب أن يخرج الفريقان من الجولة وفي ذهن كل منهما استئنافها من جديد.

أما في المجتمعات التي تأخذ بالنظام السوفيتي، فإن الحزب الوحيد الحاكم هو السلطة العليا، وهو الذي يحدد هذه العلاقات. وليس أمام النقابات إلا الامتثال، لأنها ليست إلا «السير ناقل القوى» من الحزب إلى الجماهير، ولا تستطيع الجماهير شيئاً لأنها محكومة ومكمنة ومضللة.

والإسلام يحل هذه المشكلة حلاً لا يقوم على عاطفة أو مصلحة، كما لا يقوم على تحيز أو ذاتية لأنه يحلها على أساس «العدل» الذي هو خصيصة الإسلام بين الأديان وطابعه الرئيسي المميز والركن الركين في بنيته، على ما جاء في كثير من رسائل الاتحاد.

وقد يقول قائل: إن العدل ليس إلا كلمة، وأنه - أيضاً - اعتباري ونسبي، وأن من الممكن تبرير درجات عديدة من الظلم بدعوى العدل. وهذا كلام لا يقبل بالنسبة للعدل الإسلامي، لأن المنابع الثلاثة للعدل الإسلامي هي:

( أ ) نصوص القرآن.

(ب) الصحيح الثابت من السنة.

(ج) سياسات وممارسات الخلفاء الراشدين.

فهذه المنابع تقدم نصوصاً وممارسات قاطعة ومحددة ولا يمكن التلاعب فيها.

كما أن تضمن هذه الممارسات والنصوص في القرآن والسنة يحول دون طمسها، أو التلاعب فيها، على نقيض ما يحدث لما تضعه الحكومات من قوانين، وأخيراً فإن الإسلام ليس له كنيسة أو أكليروس يحتكر وحده حق التأويل والتفسير، فكل مسلم رشيد عامل أو صاحب عمل يمكن أن يقدم رأيه ويدلي بحجته.

على أن العدل ليس إلا الأساس الصلد لتحديد علاقات العمل ولكن هناك نسيجاً متشابكاً وشائج وثيقة ومشاعر واحدة تربط ما بين العامل وصاحب العمل، وتوجد صعيداً مشتركاً ومناخاً موافياً بحيث تذلل كل الصعوبات وتحل كل المشكلات ويتقبل الطرفان ذلك قبولاً حسناً.

٨ - الجمع بين العلم والعمل من خصائص الإسلام وقد كان الصحابة إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العمل، وتوعد القرآن الكريم أشد الوعيد الذين يقولون ما لا يفعلون « كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ » واستعاذت الأحاديث من « علم لا ينفع » قدر ما استعاذت من « قلب لا يخشع » وحرص عدد كبير من الأئمة على الجمع ما بين التدريس والفتوى والتأليف من ناحية وممارسة حرفهم اليدوية من ناحية أخرى، وأسماؤهم وسيرهم شاهدة على ذلك وكان الدارسون في الأزهر يجمعون ما بين دراساتهم وحرفهم، واعتبر الإسلام أن كل علم لا يستهدف عملاً أو يستخدم لمجرد الجدل والمراد والزهو في النار.

ومن ناحية ثانية، فإن الإسلام إنما جاء لينقذ الناس من الظلمات إلى النور، وليعلمهم الكتاب والحكمة، واعتبر أن مداد العلماء كدماء الشهداء، وفضل الله تعالى آدم على الملائكة، وجعلهم يسجدون له لأنه تعالى علمه الأسماء كلها، فأبي تفضيل للعلم أعظم من أن تسجد الملائكة لصاحبه؟ ومن هنا كان الحديث عن أن الملائكة «تضع أجنحتها لطالب العلم».

ولكن هذا الجمع ما بين العلم والعمل الذي أوجبه الإسلام توقف مع ما توقف من توجيهات وموجبات الإسلام، وعادت المجتمعات الإسلامية إلى التقليد الفرعوني - اليوناني - الذي كان يفصل ما بين العلم والعمل، ويجعل لكل واحد منهما مجالاً مستقلاً.

ومن هنا جاءت الكارثة.

لأن العمل عندما انفصل عن العلم أصبح نوعاً من الممارسة اليدوية تؤدي بطرق المحاكاة والتلقين والتقليد، وينظر إليها في ازدياد.

ولأن العلم أصبح موضوعاً للجدل، يهيم في مجالات لا علاقة لها بالعمل أو الحياة، وإذا ارتبط بشيء منها فبالأوراق والكتب.

حرم العمل من هداية العلم، وحرم العلم من تجربة ومعاناة العمل، وأدى هذا إلى تقسيم طبقي اجتماعي – ما بين العمال الذين لا يلمون بالعلم، و «المثقفين» الذين يأنفون من العمل – ! وانعكس هذا على التنمية فشلها، لأنه جعل المخططين وهيئات البحث العلمي في واد، والعمل والمصانع في واد آخر، لا يتم بينهم اتصال ولا يجمع بينهم صعيد مشترك.

والإسلام يصحح هذا الخطأ ويستكمل للعمل توأمة «العلم» ويجمع بينهما.

٩ – إن هذه المقومات الأربعة التي أشارت إليها الفقرات ٥، ٦، ٧، ٨ تمثل المقومات الإسلامية المفقودة للعمل، واستكمالها يجعلنا نحصل على مفهوم جديد للعمل يمكن أن يتصدى لمعركة التخلف وينتصر فيها، وهو – كما ذكرنا – الركيزة الأولى من ركيزتين يكفلان نجاح التنمية من منطلق إسلامي.

أما الركيزة الثانية فهي السياسات والضمانات التي تكفل سلامة مسار ونجاح تطبيق التنمية.

وقد يكفي في هذا الموجز أن نذكر أمرين:

الأول: أن توضع خطة التنمية ويتم تطبيقها في جو حر، معلى، مفتوح بحيث يتسنى للجماهير وللهيئات الشعبية أن تشارك في وضعها أولاً، ثم متابعة تطبيقها بحيث يمكن الكشف أولاً فأول عن أي نقص أو خطأ أو انحراف، ويتطلب هذا وجود صحافة حرة تماماً ودون أي قيود لأن هذه الصحافة أقوى رقابة شعبية يمكن أن تتابع الخطة.

والأمر الثاني: وضع العقوبات الناجزة والرادعة وتوقيعها على كل من يستغل التنمية لحسابه أو يهمل أو يخطئ الخطأ الجسيم، ويجب أن تتسم هذه العقوبات بالصرامة والسرعة دون أن يخل هذا – بحق الدفاع – أو السماح للمتهمين باستغلال العدالة، وإذا كان قطع يد اللصوص لا يرضي بعض الناس، فإن البديل الوحيد هو إعدامهم ! كما تفعل الدول الاشتراكية، لأن عقوبة السجن – حتى لو كان مدى الحياة – عقيمة.